الأمم المتحدة S/2025/274

مجلس الأمن

Distr.: General
12 May 2025
Arabic
Original: French

رسـالة مؤرخة 2 أيار/مايو 2025 موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لجمهورية الكونغو الديمقراطية لدى الأمم المتحدة

بناءً على تعليمات من حكومة بلدي، يُشرِّفني أن أحيل إليكم طيه المذكرة المشتركة بشأن المرحلة الانتقالية في مقاطعة كيفو الجنوبية وفك ارتباط بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، التي وقَّعت عليها في 24 آذار/مارس 2025 تيريز كاييكوامبا فاغنر، وزيرة الخارجية والتعاون الدولي والفرنكفونية في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وبينتو كيتا، الممثلة الخاصة للأمين العام في جمهورية الكونغو الديمقراطية ورئيسة بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، عن البعثة (انظر المرفق).

وأرجو ممتناً تعميم هذه الرسالة ومرفقها باعتبارهما وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) زينون **موكونغو نغاي**
السفير
الممثل الدائم

300625 270625 25-07000 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

مرفق الرسالة المؤرخة 2 أيار/مايو 2025 الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لجمهورية الكونغو الديمقراطية لدى الأمم المتحدة

مذكرة مشتركة بشأن المرحلة الانتقالية في مقاطعة كيفو الجنوبية وفك الارتباط لبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، 24 آذار/مارس 2025

أولا - معلومات أساسية

1 - تأتي هذه المذكرة استجابةً لقرار مجلس الأمن 2765 (2024)، الذي طلب فيه المجلس إلى حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية وبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية أن يقدما تقريرا مشتركا بحلول 31 آذار/مارس 2025، بهدف الاسترشاد به في الخطوات اللاحقة لانسحاب البعثة التدريجي والمستدام والمسؤول مع التركيز بشكل خاص على حماية المدنيين. وقد قامت الحكومة والبعثة بإعداد هذه المذكرة في إطار الفريق العامل المشترك، الذي كُلف أيضاً بتحديد المنهجية والترتيبات العملية لضمان فك ارتباط البعثة التدريجي والمستدام والمسؤول.

2 - ويلاحظ الطرفان أن تنفيذ المراحل التالية من عملية فك الارتباط قد تأثر بشدة بسبب تدهور الحالة الأمنية في كيفو الشمالية في أعقاب الهجوم الذي نفّذته حركة 23 مارس، بدعم مباشر من قوات الدفاع الرواندية ومشاركتها فيه. وقد كانت لهذا الهجوم تداعيات خطيرة على الحالة الأمنية، لا سيما فيما يتعلق بحماية المدنيين وبانتهاكات حقوق الإنسان في مقاطعتَي كيفو الشمالية وكيفو الجنوبية، على نحو ما يرد بتفصيل في تقرير الأمين العام المقبل المقدم إلى مجلس الأمن [S/2025/176].

ثانيا - تقييم انسحاب بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية من مقاطعة كيفو الجنوبية والدروس المستفادة

3 - ضماناً لنقل المهام إلى الحكومة وحفاظاً على المكاسب التي تحققت في مجال بناء السلام بعد فك ارتباط البعثة، وضع الطرفان خريطة طريق "خاصة بالمقاطعات" و "خطة الأمم المتحدة لدعم العملية الانتقالية في كيفو الجنوبية". وأُجري رصد مشترك منتظم لتنفيذ تلك الصكوك ولتطورات الحالة الأمنية في كيفو الجنوبية.

4 - وعملاً بالقرار 2717 (2023)، أعقب فك ارتباط البعثة من كيفو الجنوبية في 30 حزيران/يونيه 2024 تقييم مشترك لمنتصف المدة للمرحلة الانتقالية، في كانون الأول/ديسمبر 2024، وكان موضوعا لتقرير مشترك صدر بتاريخ 17 كانون الأول/ديسمبر 2024. وقد أشار التقرير بوجه خاص إلى ضرورة مواصلة تعزيز أعداد وقدرات قوات الدفاع والأمن بغية تحسين حماية المدنيين وضمان بسط سلطة الدولة وتنفيذ برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج.

5 - وعلى الرغم من التحديات اللوجستية والأمنية، أبدت الحكومة التزاماً راسخاً بتولّي المسؤوليات التي نقلتها إليها البعثة، كما هو مفصَّل في التقرير المشترك المؤرخ 25 حزيران/يونيه 2024. فقد تم إحراز تقدم كبير، ولا سيما في مجال دعم الأطفال المرتبطين بالجماعات المسلحة، نتيجةً للتعاون الوثيق بين السلطات

الكونغولية ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة والجهات الفاعلة في مجال حماية الطفل، مما أدى إلى إطلاق سراح 936 1 طفلا من الأطفال المرتبطين بالجماعات المسلحة (119 1 فتى و 817 فتاة) في الفترة ما بين تموز/يوليه وكانون الأول/ديسمبر 2024. وعلاوةً على ذلك، احتُفظ بآليات الإنذار المبكر التي نقلتها البعثة، فيما زاد فريق الأمم المتحدة القطري أنشطته الرقابية من 9 محاور إلى 54 محورًا في المناطق الشديدة الخطورة.

6 - وقد تعطَّل ذلك التقدم الإيجابي بسبب احتلال حركة 23 مارس لمدينة بوكافو في 14 شباط/فبراير 2025، مما أدى إلى تداعيات على حالة حقوق الإنسان في كيفو الجنوبية، حيث لا تزال النساء والأطفال أكثر الفئات تعرُّضاً للخطر. وبالإضافة إلى ذلك، أدى تضاؤل القدرة على رصد حقوق الإنسان والمشاكل اللوجستية اللاحقة لفك ارتباط البعثة إلى إعاقة أنشطة التحقق في المناطق النائية، حيث تُرتكب بعض التجاوزات والانتهاكات لحقوق الإنسان.

7 - وفيما يتعلق بالدروس المستفادة، سلطت عملية فك ارتباط البعثة الضوء على أهمية اعتماد نهج دقيق في المراحل المقبلة، مع مراعاة خصوصيات المناطق الشديدة الخطورة في مجال حماية المدنيين. ولوحظ أيضا أن نجاح المرحلة الانتقالية يستلزم التخطيط المشترك المبكر لتيسير تعبئة الموارد.

ثالثا - منهجية جديدة لفك ارتباط البعثة

8 - مكَّنت الدروس المستفادة في كيفو الجنوبية من الانتقال في استراتيجية فك الارتباط من نموذج قائم على كل مقاطعة على حدة إلى نهج ذي طابع محلي ينصب فيه التركيز على المناطق التي تكون فيها الظروف الأمنية خاضعة للسيطرة، على النحو الذي طلبته حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية في رسالتها الموجهة إلى مجلس الأمن والمؤرخة 11 كانون الأول/ديسمبر 2024 (رقم RDCONU/A2/132.61/ 24/694). وقد مكّنت جهود التنسيق، التي قادها الفريق العامل المشترك، الأمانةَ الفنية المشتركة من وضع معايير للتسلسل الزمني للانسحاب التدريجي والمسؤول والمستدام، استناداً إلى قدرات المؤسسات الوطنية، ولا سيما قوات الأمن الوطنية، على تولي المهام الرئيسية للبعثة، وبالأخص حماية المدنيين، في المناطق التي تنتشر فيها في مقاطعتَي كيفو الشمالية وإيتوري.

9 - وأشار الطرفان إلى أن وجود حركة 23 مارس في كيفو الجنوبية وكيفو الشمالية، حيث تتلقى الدعم بنشاط من قوات الدفاع الرواندية، يحول دون تنفيذ خطة المرحلة الانتقالية في كيفو الجنوبية والتخطيط لفك الارتباط المقرر، بما في ذلك في مقاطعة إيتوري. غير أن الطرفان سيواصلان مراقبة التطورات في الميدان، حتى يتسنى استئناف العمليات، وفقًا للمعايير المتفق عليها بالفعل وبمجرد استعادة الحالة الأمنية إلى نصابها.

رابعا - استنتاجات

10 - إن الهجمات التي تشنها حركة 23 مارس، بدعم من قوات الدفاع الرواندية، في انتهاك للقانون الدولي وسيادة جمهورية الكونغو الديمقراطية وسلامة أراضيها، تشكِّل تهديداً للسلام والأمن في المنطقة. فهذه الحالة تدفع الحكومة والبعثة إلى إحالة هذا الشاغل بشكل مشترك إلى مجلس الأمن لمواصلة النظر فيه.

11 - وفي سياق تنفيذ القرار 2773 (2025)، الذي دعا فيه المجلس، على وجه الخصوص، إلى وقف إطلاق النار وانسحاب قوات الدفاع الرواندية بشكل فوري وغير مشروط، مع الإحاطة علماً بقرارات المنظمات الإقليمية مثل الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول الجنوب الأفريقي وجماعة شرق أفريقيا والاتحاد الأفريقي، تود الحكومة أن يُعهد إلى بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية بمهمة مراقبة الإشراف على وقف إطلاق النار، لا سيما في ضوء وجودها على أرض الواقع وفهمها للسياق السياسي والأمني في منطقة العمليات.

12 - وستواصل الحكومة والبعثة مناقشاتهما في إطار الفريق العامل المشترك حتى يتسنى استئناف فك الارتباط والعملية الانتقالية بسلاسة في الوقت المناسب.

كينشاسا، 24 آذار/مارس 2025

عن الحكومة:	عن بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية:
(توقيع) تيريز **كاييكوامبا فاغنر**	*(توقيع)* بينتو **كيتا**
وزيرة الدولة ووزيرة الخارجية والتعاون الدولي والفرنكوفونية في جمهورية الكونغو الديمقراطية	الممثلة الخاصة للأمين العام في جمهورية الكونغو الديمقراطية ورئيسة بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية